مجلس النواب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

توجهات عامة لرسم سياسة للتعليم العالي في لبنان

المديرية العامة للدراسات و المعلومات/ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
LEB/99/008
مجلس النواب/ المبنى الجديد

التوجهات العامة الواردة في هذه الوثيقة مستخلصة من وثائق عمل ندوة التعليم العالي و إقتصاد المعرفة المنعقدة في مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٣٠ و من المناقشات التي تمت في أثناء جلسات عمل الندوة

و قد عقدت هذه الندوة بدعوة من لجنة التربية النيابية و التعليم العالي و الثقافة النيابية بالتعاون مع مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب

و تمت مراجعة هذه التوجهات و مناقشتها من قبل اللجنة و التي إعتمدتها في صيغتها النهائية كتوصية نيابية صادرة عنها في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٣

المحتوى

التوجه العام الأول: إقرار شرعة وطنية للتعليم العالي

التوجه العام الثاني: بناء قدرات إدارة التعليم العالي

التوجه العام الثالث: تحديث التشريعات الناظمة للتعليم العالي

التوجه العام الرابع: تعزيز قدرات الجامعة اللبنانية

التوجه العام الخامس: ضمان نوعية التعليم العالي

التوجه العام السادس: تطوير مهام جديدة للتعليم العالي في لبنان

التوجه العام السابع: وضع التعليم العالي في مسار إقتصاد المعرفة

التوجه العام الثامن: تنظيم الإعتراف بالشهادات الجامعية

التوجه العام التاسع: تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

التوجه العام الأول: إقرار شرعة وطنية للتعليم العالي

المسألة

شهد التعليم العالي الجامعي في لبنان، في النصف الثاني من عقد التسعينات حركة توسع و تغيير جذرية لافتة، في عدد مؤسساته و كلياته و معاهده و إختصاصاته و طلابه و خريجيه، تجاوزت التوسع الذي عرفه هذا التعليم خلال قرن من الزمن. ففي حقبة زمنية محدودة (١٩٩٦-٢٠٠٠) رخصت الدولة لثلاثة و عشرين جامعة و معهد جامعي و حولت كليات إلى جامعات و أجازت إنشاء عشرات الكليات و المعاهد الجديدة و الأقسام داخل الجامعات القائمة قبل هذا التاريخ، و تنوعت الإختصاصات الجامعية و تبدلت خريطة التعليم العالي الجامعي. و كانت الجامعة اللبنانية في صميم هذا التطور. غير أن هذا التوسع الكمي في أعداد المؤسسات و الكليات و الإختصاصات، جرى عمليا بغياب سياسة وطنية للتعليم العالي تحكم الترخيص للجامعات و المعاهد و تضبط معايير الجودة و توجه الطلاب إلى الإحتياجات الجديدة لسوق العمل المحلية و الإقليمية و الدولية. و أدى التمادي في عدم صياغة هذه السياسة الوطنية إلى بروز مؤشرات مقلقة في هذا القطاع فرضت ذاتها على النقاش الوطني العام و تناولت في آن معا قضايا الجامعة اللبنانية و قضايا التعليم العالي برمته و طرحت تساؤلات عديدة حول المشهد الجديد للتعليم العالي في لبنان و آفاق تطوره. و أجمع رأي المهتمين بهذا الشأن على ضرورة إقرار شرعة وطنية للتعليم العالي توجه العمل الحكومي و العمل الأهلي في مجال التعليم العالي. فإنطلاقا من هذا الواقع و من أهمية التعليم العالي في الحياة الوطنية، و إنسجاما مع مسؤولياتها البرلمانية و الوطنية، قررت لجنة التربية و التعليم العالي و الثقافة النيابية، المساهمة برسم سياسة وطنية للتعليم العالي تشمل القطاعين الرسمي و الخاص و تستند إلى المبادئ المبينة أدناه.

المبادئ العامة للشرعة

- حق التعليم العالي للجميع مما يستوجب توسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي أمام جميع اللبنانيين ووضع خريطة لانتشار هذا التعليم في المناطق اللبنانية كافة بناء على الحاجات و توافر الإمكانات المادية و الأكاديمية.
- حق جميع الملتحقين بالتعليم العالي بضمان جودة تحصيلهم العلمي و بحصولهم على شهادات معترف بها محليا" و عالميا".

- تحمل الدولة مسؤولية انتظام التعليم العالي الرسمي و الخاص و توفير الفرص التعليمية للمواطنين و ضمان جودة تعليمهم و احترام الأخلاق المهنية و التقاليد الجامعية.
- اعتماد منظومة عامة للتعليم العالي، تتكامل فيها جميع مسارات التعليم العالي (ما بعد الثانوي) الفنية و التكنولوجية و الجامعية.
- تطبيق مواصفات و معايير أكاديمية و جامعية في الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص و عدم إجراء تسويات مع المخالفين للأنظمة المرعية الإجراء.
- حق المجتمع بمكوناته المتنوعة الحصول على المعلومات عن التعليم العالي مما يستوجب بناء قاعدة معلومات وطنية عن التعليم العالي تديرها وزارة التربية و التعليم العالي وتتيح استخدامها من قبل الجميع و بجميع الوسائل.
- حق القطاعات المدنية و الخاصة و الاتحادات و اللجان الطالبية بالمشاركة في وضع السياسات و الخطط المتعلقة بالتعليم العالي.
- إعطاء دور مميز للجامعة اللبنانية في منظومة التعليم العالي و في توفير فرص التعلم و فرص الاندماج الاجتماعي و الوطني.
- اعتبار التعليم العالي شأنا" وطنيا" له دوره في تحقيق مركز لبنان الثقافي و في تأهيل لبنان للانخراط في اقتصاد المعرفة.
- إعتماد الآليات المطلوبة لإقرار المبادئ العامة من قبل الحكومة و إداراتها المعنية و وضع خطة عامة لتطوير التعليم العالي و تحديد وسائل تنفيذها.

التوجه العام الخامس: ضمان نوعية التعليم العالي

المسألة

طرحت بحدة في السنوات الأخيرة مسألة ضمان جودة التعليم الذي تؤمنه مؤسسات التعليم العالي في لبنان و بخاصة بعد التوسع الكبير- و أحيانا العشوائي و المخالف للأنظمة- في أعداد هذه المؤسسات و كلياتها و برامجها. و نجم عن هذا التوسع تدفق أعداد كبيرة من الخريجين في اختصاصات معينة و بنوعية معينة لم تجد لها مكانا في سوق العمل. فمقابل سهولة الحصول على الشهادة الجامعية برزت صعوبة الحصول على فرصة للعمل. و بالطبع لهذا الواقع إنعكاسات خطيرة للغاية على سمعة التعليم العالي في لبنان و على مستقبل حاملي شهاداته. و لا شك في أن مشكلة ضمان جودة التعليم غدت مشكلة عالمية في ظل التنافس الإقليمي و العالمي على جذب الكفاءات، غير أنها حادة عندنا لأن لبنان لم يبادر إلى إتخاذ أي إجراء يسهم بتأمين هذه الجودة، و لم تلتزم الدولة لا بتطبيق القوانين و المراسيم التي أصدرتها و لا إعتمدت التوصيات الصادرة عن المنظمات العالمية في هذا المجال. فالمنظمات الدولية و الإقليمية و العديد من الدول العربية و الأجنبية إعتمدت توجهات بشأن شفافية مؤسسات التعليم العالي و نشر المعلومات عنها على نطاق واسع يطلع عليها الطلاب و الجهات الوطنية المكلفة بالإعتراف بشهادات التعليم العالي و مؤهلاته. و لا يجوز أن تستقيل الدولة اللبنانية عن دورها الأساسي في التأكد من صحة المعلومات التي تنشرها المؤسسات عن أنشطتها و في إلزام هذه المؤسسات على تأمين مستلزمات الوصول إلى تعليم عال ذي جودة جيدة و في وضع حد سريع للمخالفات القانونية التي ترتكبها.

و ما يصح على مؤسسات التعليم العالي الخاص ينسحب على الجامعة اللبنانية المطلوب مساءلتها عن جودة مناهجها و برامجها و عمليات التعليم و التعلم فيها، و ذلك بموازاة الإستقلالية الأكاديمية و المالية و الإدارية التي تتمتع بها. و بداية الإجراءات لضمان نوعية التعليم هي الالتزام بأحكام الأنظمة المرعية و إعتماد آليات لضمان النوعية مستقلة عن الجامعات و الإدارات الحكومية لتقييم مقومات البرامج و حصول الخريجين على المؤهلات المطلوبة. و تحقيقا لبلوغ ضمان نوعية التعليم العالي، توصي لجنة التربية النيابية بإعتماد التوجهات التالية:

٢- <u>إعتماد آليات أكاديمية لتنظيم المؤسسات و ضمان النوعية</u>

- حث مساعدة المؤسسات على إجراء التقييم الذاتي المؤسسي.
- إقرار حق الدولة و المجتمع المساءلة مقابل الاستقلالية الجامعية.
- وضع آليات للمساءلة الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الرسمية و الخاصة ولضمان النوعية، بما فيها ذلك التقييم الخارجي و الإعتماد الأكاديمي (accreditation).

٣- <u>إنشاء شبكات تواصل أكاديمية</u>

- تحفيز مؤسسات التعليم العالي على إنشاء شبكات مهنية و أكاديمية و علمية في داخل كل منها و في ما بينها بما يقوي سياج النوعية في كل منها.

٤- <u>تطبيق الاتفاقيات الدولية</u>

- تطبيق الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتعليم العالي التي صادق عليها لبنان، و بخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي و العشرين.
- دعوة السلطات المعنية لمتابعة الإتفاقيات و التوصيات الدولية المتعلقة بالتعليم العالي و لإحالتها إلى المراجع المختصة لدراستها و النظر بها.

التوجه العام السادس: تطوير مهام جديدة للتعليم العالي

المسألة

تنامت في السنوات الأخيرة، توقعات المجتمع بأن يضاعف التعليم العالي مساهمته في تنمية متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تحديث أجهزة الدولة و قطاعات الإنتاج و الخدمات، و أن تكون هذه المساهمة مكملة لدوره التقليدي في نشر المعرفة و منح الشهادات الجامعية. و بدأ هذا الدور الإضافي قابلا للتحقيق بفضل الإمكانات التكنولوجية التي أتاحتها تقانات المعلومات و الإتصال لمؤسسات التعليم العالي و بفضل الموارد البشرية الرفيعة المستوى المتوافرة في هذه المؤسسات، و التي تشكل في الدول النامية الخزان البشري الأكبر القادر على البحث و التطوير. فالتعليم العالي مطالب اليوم في لبنان، بتوفير فرص التعليم للمواطنين بطرق و أشكال جديدة غير تقليدية و إلى تأمين برامج و إختصاصات مفتقدة في التعليم الجامعي التقليدي، و إلى التعاون في هذه المجالات مع مؤسسات عبر الحدود مستفيدا من التجديدات التعليمية التي توفرها. و أخذت تتسع بعض أشكال هذه البرامج في لبنان خلال السنوات الأخيرة، على أنها بحاجة إلى تأطير من قبل الدولة كي لا يتم إستثمارها ماليا و أكاديميا على حساب المستهلكين لها.
و بالإضافة إلى المهام الأساسية و التقليدية للتعليم العالي، نمت في العالم مهام جديدة لهذا التعليم تتناول توفير فرص التعليم المستمر و تلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية و دعم الإندماج الاجتماعي في المجتمع و التنمية المحلية، على أن توفر الإمكانات و الموارد الضرورية لذلك من قبل المجتمع.

و يحتاج لبنان، كما غيره من الدول إلى أن يوسع التعليم العالي خدماته و أن يكون أقرب إلى تلبية متطلبات المجتمع. لذلك رأت لجنة التربية النيابية ضرورة تفعيل هذا الدور و تطوير مهام جديدة للتعليم العالي بموازاة المهام التقليدية، و ذلك من خلال إعتماد التوجهات التالية:

التوجهات الفرعية

١- توفير فرص التعليم المستمر

٢- تلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية

٣- تلبية احتياجات الإندماج الإجتماعي

١- توفير فرص التعليم المستمر

- تعميم فرص التعليم المستمر.
- تطوير برامج التعليم و التأهيل و التدريب المصاحبة للعمل.
- تنظيم برامج تعليم مستمر للهيئات التعليمية في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
- إعداد برامج تعليم مستمر للهيئات التعليمية الجامعية.

٢- تلبية إحتياجات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية

- تلبية الاحتياجات في القطاعات الحديثة الواعدة، مثل: التكنولوجيا، المعلومات و الإتصال و التعليم و اللغات-إلخ.....
- المساهمة بمحو الأمية المعلوماتية و إمتلاك تقانات المعلومات.
- توفير الإمكانات و الموارد اللازمة لتلبية هذه الإحتياجات.

٣- تلبية إحتياجات الإندماج الإجتماعي

- تطوير شبكة التفاعل و الحراك الأكاديمي و الإجتماعي.
- الإهتمام بالطلاب لجهة تنشيط منظماتهم و نواديهم و إيجاد المساحات اللازمة لذلك و خلق فرص اللقاء و الإتصال بين الفعاليات الإجتماعية بينهم و بين زملائهم في الخارج.
- تشجيع مساهمة الطلاب بتقديم خدمات مباشرة للمجتمع تحت إشراف أعضاء هيئات التدريس.
- تشجيع إنخراط الطلاب في مشاريع تؤول إلى خدمة المجتمع و التنمية المحلية.

التوجه العام السابع: وضع التعليم العالي في لبنان في مسار اقتصاد المعرفة

المسألة:

تنامت الأهمية الاستراتيجية للمعرفة في السنوات العشر الأخيرة فتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد مبني بشكل أساسي على المعرفة. و يبدو ذلك بشكل جلي في تنامي تقانات المعلومات و استخدام تطبيقاتها المختلفة في جميع مناحي الحياة من الإنتاج الزراعي و الحيواني مرورا" بالصناعة و الاتصالات و التربية و ممارسة الديمقراطية. و فرض هذا التحول على أي مجتمع يريد اللحاق بالركب العالمي الانتقال إلى مجتمع تعلم أي إلى جعل المعرفة في متناول كل شخص. و السؤال البديهي الذي يتبادر إلى الذهن فورا" هو هل أن نظامنا التربوي جاهز لمواجهة متطلبات عصر المعلومات و اقتصاد المعرفة الذي أدت إليه الثورة الثقافية و العلمية؟

و بما أن كل المؤشرات تشير إلى عدم الجهوزية، يترتب على لبنان تطوير نظامه التربوي في التعليم الأساسي و الثانوي و الجامعي لتحقيق اكتساب كفايات اقتصاد المعرفة من قبل جميع المنضوين في هذا النظام. و يتطلب التحول إلى مجتمع المعرفة رفع مؤهلات الموارد البشرية و كفاياتهم في كل الميادين. فالتنمية الاقتصادية و تحديث أجهزة الدولة و قطاعات الإنتاج و الخدمات تتطلب امتلاك كفايات من مستويات عالية لا يمكن أن يؤمنها ألا تعليم عال ذو مستوى راقي في جميع مستوياته و فروعه و اختصاصاته. لذلك يتعين على لبنان تطوير تعليمه العالي كما" و نوعا" و ردم الهوة الرقمية بينه و بين الدول الصناعية و تعميم فرص التعلم المستمر. و بما انه لم يواكب لسنين طويلة التطور الحاصل على الصعيد العالمي، مطلوب منه اليوم القيام بقفزات كبيرة و سريعة في تحديث برامجه التعليمية و إدخال أدوات إقتصاد المعرفة إلى كل الإختصاصات و الكليات و المعاهد لمواجهة تشعبات سوق عمالة الكفاءات و الحد من هجرة الأدمغة اللبنانية إلى الخارج و الاستفادة من الكفاءات اللبنانية المهاجرة. و تحقيقا" ليدف وضع التعليم العالي في مسار اقتصاد المعرفة، رأت لجنة التربية النيابية اعتماد التوجهات التالية:

التوجهات الفرعية

١- تأمين تعليم عال ذي مستوى راق

٢- إحلال مجتمع التعلم

٣- تلبية متطلبات إقتصاد المعرفة

١- تأمين تعليم عال ذي مستوى راق

- جعل إمتلاك المهارات المعلوماتية الأساسية شرطا لمتابعة الدراسة في التعليم العالي.
- تأمين تعليم عال ذي مستوى راق في جميع مستوياته و فروعه و إختصاصاته.
- إنشاء مراكز للتجديد التقاني في الجامعات و المعاهد الجامعية.
- تفريع و تنويع التعليم العالي لسد الحاجة إلى برامج متخصصة لمواكبة مستجدات تقنية أو برامج التعليم مدى الحياة، إستجابة لرغبات و قدرات المتعلمين.
- تعزيز قطاعات التعليم العالي مثل: اللغات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التعليم و الطاقة و البيئة.
- زيادة فرص الإلتحاق بالإختصاصات العلمية و التقانية في التعليم العالي.
- تأمين موارد بشرية كفوءة بخاصة في سلك التعليم في مراحله كافة.

٢- إحلال مجتمع التعلم

- زيادة فرص الإلتحاق الخام بالتعليم العالي للحاق بالمعدلات القائمة في الدول المتقدمة.
- محو الأمية المعلوماتية و نشر ثقافتها.
- تعميم إستعمال الحاسوب و الإنترنت في جميع مستويات الدراسة و ميادين العمل و الحياة.
- تمكين الجميع من الإستفادة من إمكانيات التعليم المستمر التي تنتجه التقنيات الحديثة.

٣- تلبية متطلبات اقتصاد المعرفة

- جعل البرامج التعليمية أكثر مواءمة لمتطلبات سوق العمل.
- إنشاء مرصد دائم للوظائف و أسواق العمل المتاحة أمام اللبنانيين.
- تطوير النظم التربوية لتحقيق إكتساب كفايات إقتصاد المعرفة.
- دراسة سوق العمل العربية و تأمين المزيد من الإختصاصات غير الموجودة .
- إعداد آلية لمواجهة تشعبات سوق عمالة الكفاءات في العالم العربي.
- توجيه الطلاب نحو الإختصاصات الواعدة و ثنيهم عن متابعة الدراسة في إختصاصات قد تؤدي إلى باب مسدود.

التوجه العام الثامن: تنظيم الاعتراف بالشهادات الجامعية

المسألة

مـــن المعـــروف أن معادلة الشهادات الجامعية في لبنان تترافق مع تعقيدات و إجراءات إدارية و أكاديمية عديدة و بخاصة للشهادات الممنوحة في الخارج. و فيما تحظى شهادات الجامعة اللبنانية بالاعتراف التلقائي فان شهادات الجامعات العاملة في لبنان تخضع لآليات المعادلة المعقدة. و بدون الدخول بتفاصيل الوسائل المستعملة في لجان المعادلات و بمدى مطابقـتها لمتطلبات العصر، فان التوسع الحالي في منح الشهادات الجامعية ينذر بأخطار محدقة بالتعليم العالي في لبنان. لقد أنشئت في السنوات الأخيرة مؤسسات تعليم عال عديدة لا تـــتوافر فـــي جميعها المعايير و المواصفات و الشروط البديهية التي حددتها الأنظمة المرعية الإجراء. وقد سمحت لنفسها بعدم التقييد مراسيم الترخيص لها فأطلقت على نفسها تســميات لا يحــق لهـــا بهـــا و أعلنت عن إعطاء شهادات جامعية من مستوى الإجازة و الماجســتير و الدكـــتوراه، و لا يحق لها إلا بشهادة "دبلوم جامعي للتكنولوجيا". و في الوقـــت عيـــنه، قررت بعض الجامعات الأجنبية التعاون مع مؤسسات تعليم فني (غير معـــترف به حتى الآن من قبل الدولة بأنه تعليم عال) و إنشاء فروع لها في لبنان و منح شـــهاداتها الأجنبـــية لطلاب يتابعون دراستهم في لبنان، و بالاستناد إلى شهادات فنية. و سيؤدي عدم التصدي لهذا الوضع إلى نشوء أزمة إعتراف بالشهادات الصادرة عن العديد من المؤسسات العاملة في لبنان.

و يـــتوجه العالم أخيرا" إلى توسيع التعلم عن بعد و الاستفادة من إمكانات الإنترنت و إلى مـــنح الشهادات بالاستناد إلى " جامعات فرضية ". كل هذه الاعتبارات تحتم وضع اطار تنظيمي شفاف لمعادلة الشهادات الجامعية في لبنان، بالاستناد إلى معايير أكاديمية متعارف علـــيها دولـــيا" و إلـــى تنظيم الانتقال من مفهوم معادلة الشهادات إلى مفهوم الاعتراف بالشهادات تماشيا" مع تحديات العولمة و متطلبات اقتصاد المعرفة و مجتمع التعلم.

و نظـــرا" لأهمـــية هـــذا الموضوع و خطورته و انعكاساته على مستقبل أجيال الطلاب اللبنانييـــن، قررت لجنة التربية النيابية تسليط الضوء على ضرورة معالجة مشكلة معادلة الشهادات و تنظيم الاعتراف بالشهادات الجامعية، من خلال التوجهات التالية:

التوجهات الفرعية:

١- إعـــادة النظر باليات معادلة الشهادات الجامعية و الانتقال من مفهوم المعادلة إلى مفهوم الاعتراف بالشهادات.

٢- وضع آلية للإعتراف التلقائي بالشهادات التي تمنحها الجامعات العاملة في لبنان، تعتمد على التحقق من البرامج المعتمدة رسميا.

٣- تحويل القرارات المبدئية التي اتخذتها لجان المعادلات في السابق و تطويرها إلى اعتماد للبرامج المعنية.

٤- اعتماد "ملحق الشهادة" الذي يثبت بالإضافة إلى مقرراتها معلومات تفصيلية عن أهداف البرنامج و طرائق تقييم أداء الطلبة.

٥- اعتماد اليات مرنة لمعادلة الشهادات المعطاة من جامعات خارج لبنان .

٦- وضع آلية للاعتراف بالمؤهلات المكتسبة خارج نطاق مؤسسات التعليم التقليدية، مثل، الإنترنت و غير ذلك.

٧- وضـــع نظام متكامل للتحقق من امتلاك خريجي مؤسسات التعليم العالي للكفايات الأساسية اللازمة لممارسة مهنتهم.

التوجه العام التاسع: تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

المسألة

إحدى الوظائف الأساسية للجامعة هي المساهمة في تقدم المعرفة من خلال البحث و التطوير. و قد تراجعت هذه الوظيفة في الجامعات العاملة في لبنان في أثناء سنوات الحرب لأسباب عديدة منها هجرة الأدمغة و عدم توافر الإمكانيات المادية في المختبرات و المكتبات و ضعف مراكز المعلومات و الإتصالات و أوضاع الحياة الجامعية. و تمثل هذا التراجع بالتدني الكبير في عدد المجلات و المنشورات العلمية الصادرة في لبنان وفي عدد الأبحاث الجامعية اللبنانية المنشورة في المجلات العالمية المحكمة وفي عدد البراءات المسجلة.

غير أن هذا المنحنى التراجعي بدأ يتبدل قليلا في السنوات الأخيرة و اتجهت الأنظار مجددا نحو الجامعات لمطالبتها بتأدية الدور الذي تقره لها الأعراف الجامعية و التوصيات الدولية أي المساهمة في تقدم المعرفة و تعميمها و توطينها و توسيع إستخداماتها خدمة للمجتمع و لأغراض التنمية الشاملة و المتكاملة و بالطبع على المؤسسات الجامعية أن تتعاون في هذا المجال مع المجلس الوطني للبحوث العلمية و مع الشركات الصناعية الكبيرة و مع مراكز الأبحاث الأجنبية. و عليها كذلك أن تنمي لدى أساتذتها و طلابها موقفا إيجابيا من البحث و التطوير. و لا شك في أن هذه المساهمة - إذا حصلت- ستساعد لبنان على اللحاق بالركب العالمي و تزيد قدرته على التنافس في إطار اقتصاد المعرفة و قد بدا هذا الوعي بأهمية تطوير المعرفة يظهر في لبنان في السنوات الأخيرة و لو على شكل محدود و خجول. فتأكيدا على تثبيت هذا التوجه الإيجابي و ضرورة تنميته إعتمدت لجنة التربية النيابية توجها عاما يؤدي إلى تعزيز البحث و التطوير في مؤسسات التعليم العالي.

التوجهات الفرعية:

١. إعتبار البحث العلمي مقوما أساسيا في التعليم العالي.
٢. إعتبار البحث العلمي عاملا رئيسيا في التطوير و التنمية.

١- إعتبار البحث العلمي مقوما أساسيا في التعليم العالي:

- إعتبار البحث العلمي إحدى الوظائف الأساسية للجامعة.
- دعم الأبحاث العلمية في الجامعات لتسهم في تقدم المعرفة و تعميقها، و توطينها و تعزيز قدرات البحث في مؤسسات التعليم العالي.
- إنشاء فرق و مختبرات و مراكز للأبحاث و تشجيعها بوسائل مختلفة على القيام بالأبحاث التطبيقية الآيلة إلى التطوير الذي يساهم في التنمية.
- تضمين جميع برامج الإعداد الجامعي، مقررات للبحث العلمي يكتسب من خلالها الطلبة الكفايات اللازمة للبحث العلمي.
- تخصيص حصة مقطوعة من الميزانية السنوية لأغراض البحث العلمي و التطوير.
- إنشاء المجلات العلمية لتسهيل نشر الأبحاث و تعميم نتائجها.
- إقامة اتفاقيات و برامج تعاون للبحث العلمي مع مؤسسات أخرى و تشجيع قيام شبكات من الباحثين.

٢- إعتبار البحث العلمي عاملا رئيسيا في التطوير و التنمية.

- جعل البحث العلمي واجب على أعضاء هيئات التدريس، مثلهّ مثل التدريس.
- إنشاء برامج للدراسات العليا يكون من أهم مقوماتها البحث التطبيقي و التطوير.
- تشجيع مؤسسات التعليم العالي على إنشاء مراكز تمييز تقني أو مجمعات تقنية
- إنشاء جمعية للعلماء و التقنيين اللبنانيين في الخارج و توظيف أعضائها في مشروعات التنمية التربوية و العلمية و التقنية و الإستفادة من الأدمغة اللبنانية المهاجرة.
- السعي للحد من هجرة الكفاءات اللبنانية إلى الخارج بتوفير إمكانات البحث و التطوير.